مركز الدراسات الاستراتيجية - جامعة كربلاء
Center for Strategic Studies

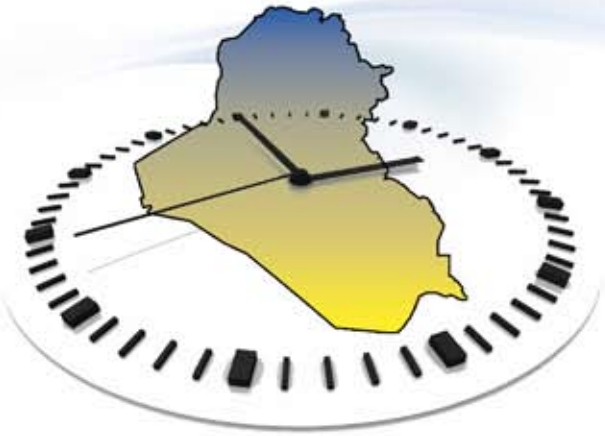

العراق

في مراكز الأبحاث العالمية

نشرة استراتيجية يومية تصدر عن مركز الدراسات الاستراتيجية - جامعة كربلاء /الأحد ١-٩- ٢٠١٣ / السنة الأولى/ العدد(٣٥)

مركز الدراسات الاستراتيجية/جامعة كربلاء

العراق
في مراكز الأبحاث العالمية

رئيس التحرير

المهندس عماد محمد الحسين

هيئة التحرير

د.نصر محمد علي

د. حيدر حسين آل طعمة

فيصل عبد اللطيف ياسين

إعلام المركز

ليث علي شمران

الموقع الألكتروني

أحمد ستار جابر

التصميم والإخراج الفني

منتظر نعمة رضا

حسنين هاشم حسين

العراق في مراكز الأبحاث العالمية

التفكير الاستراتيجي في القران الكريم

بسم الله الرحمن الرحيم

﴿الَّذِينَ يَذْكُرُونَ اللَّهَ قِيَامًا وَقُعُودًا وَعَلَى جُنُوبِهِمْ وَيَتَفَكَّرُونَ فِي خَلْقِ السَّمَاوَاتِ وَالأَرْضِ رَبَّنَا مَا خَلَقْتَ هَذا بَاطِلاً سُبْحَانَكَ فَقِنَا عَذَابَ النَّارِ﴾

﴿آل عمران/ ١٩١﴾

أصبح الأكراد قاب قوسين أو أدنى من إقامة دولتهم ليكونوا الرابح الأكبر من الربيع العربي بعد أن كانوا الخاسر الأكبر من اتفاقية سايكس - بيكو

عنوان الافتتاحية هو جوهر فكرة المقالة المنشورة في صحيفة «الديلي ستار البريطانية» والمترجمة بتلخيص في هذا العدد الذي بين أيديكم الآن.

وفيما يأتي نطالع معاً أهم الأفكار الواردة في هذه المقالة ومقالة أخرى منشورة في موقع «مركز أبحاث تشاثام هاوس البريطاني» التي لها الأهمية البالغة لصانع القرار الاستراتيجي العراقي ولسائر المهتمين بالشأن العراقي العام:

- إن «المعضلة الكردية» وصلت الآن إلى مرحلة حرجة من مراحل تاريخها الطويل، وارتباطها الوثيق بالحراك الواسع الذي يجتاح المنطقة والمعروف بالربيع العربي.
- إن مصير الأكراد لم يعد يتحدد عن طريق نضالهم الخاص، بقدر ما تحدده تقلبات السياسات الإقليمية والدولية، وتحديداً الاضطرابات التي تشهدها منطقة الشرق الأوسط الكبير التي تنتجها السياسات الدولية والإقليمية بصورة دورية.
- في العام ١٩١٦ أُقرت اتفاقية سايكس - بيكو التي وعد فيها الفرنسيون والبريطانيون الأكراد بمنحهم دولتهم الخاصة، لكنهم تخلوا عن وعدهم هذا في وقت لاحق.
- وبهذا أصبح الأكراد عبارة عن أقليات تتعرض لقمع شديد بصورة كبيرة أو جزئية في أربعة بلدان هي العراق وإيران وتركيا وسوريا وبين هذه الدول تم تقسيم المناطق الواسعة التي يشغلونها.
- في إطار النظام الدستوري الجديد الذي بشّرت به الولايات المتحدة بعد قيادتها لغزو العراق عام ٢٠٠٣ عزز الأكراد استقلاليتهم الموجودة فعلياً، مع سلطات تشريعية واسعة تسيطر من خلالها على قواتها المسلحة، وبعض السلطة على دعامة أساسية في الاقتصاد العراقي، أي النفط.
- بدأ الأكراد بصورة علنية أو سرية بوضع ركائز أساسية على صعيد السياسة والأرض والاقتصاد كحقائق ثابتة وواقعية، لغرض ضمان امتلاك الوسائل والقدرة على الوقوف بثبات، للازدهار والتقدم والدفاع عن النفس، عندما يتم الإعلان عن ولادة الدولة الكردية.
- ينتظر البرزاني شيئاً أخيراً قبل الانغماس نهائياً في مشروعه الانفصالي، وهو حصول تغيّراً آخر في أحداث هذه اللعبة - كحدوث تقسيم في سوريا - الأمر الذي من شأنه تغيير في مجمل الخريطة الجيوبولتيكية للمنطقة وهو ما يصب في مصلحة الأكراد.
- ستكون تركيا الخاسر الأكبر من الاستقلال الذي تتطلع إليه القومية الكردية، لذلك تم كبح جماح هذه الرغبة بشدة وقسوة بالغتين.
- يسعى حزب العمال الكردستاني، بعد تأسيس حضوره القوي في كردستان سوريا المحررة، لاستخدام هذه الأراضي كقاعدة لإحياء عملية التمرد في تركيا نفسها.
- وعد أردوغان البرزاني بأن تركيا ستحمي الدولة الكردية المزمع تكوينها في حال وقوع أي هجوم للجيش العراقي عليها.
- مما زاد الأمر سوءاً التوترات الحاصلة بين بغداد وحكومة إقليم كردستان التي أصبحت فرصة مناسبة للمستثمرين الأجانب، إذ يمكنهم التمتع فيها بالسلام السياسي والأمني الذي ما زال

في هذا العدد

الافتتاحية ٣

الجماعات المسلحة المدعومة من إيران
ولعبة السياسة في العراق..... ٥

الديمقراطية المعطّلة في العراق الجديد ٧

العراق بعد الانسحاب الأمريكي ١٠

دولة كردية في طور التأسيس
وبغداد ربما ستقبلها ١٣

الثروة النفطية: هل ستؤدي إلى التقسيم؟ ١٦

دراسة بريطانية:
عقبات تهدد إحياء القطاع النفطي في العراق.... ١٨

للملاحظاتكم واستفساراتكم يرجى الاتصال
بإدارة الإعلام
Tel: (00964) 7800168889
Email:info@kerbalacss.uokerbala.edu.iq
موقع النشرة على الانترنيت
kerbalacss.uokerbala.edu.iq
ضمن الموقع الالكتروني لمركز الدراسات الاستراتيجية / جامعة كربلاء

التقارير والتحليلات المنشورة لا تعبّر بالضرورة عن وجهة نظر المركز

الافتتاحية

مفقوداً في أماكن أخرى من العراق، ومن غير المرجّح أن تقامر حكومة إقليم كردستان بهذه الثمرات.

- هناك بعض المسائل العالقة بين كردستان والحكومة المركزية متمثلة في السيطرة على الإيرادات النفطية، واقتراح مد أنابيب النفط إلى تركيا، وتسليح أكراد سوريا، وهذا بدوره أدّى إلى حدوث مواجهتين بين الجيش العراقي وقوات الأمن الكردية المعروفة باسم «البيشمركة».

- إن استعداد الشركات النفطية الكبرى للتخلي عن فرص الاستثمار في العراق أضفى شرعية على تطلعات الأكراد لمزيد من الاستقلال، فضلاً على أن سياسة رئيس حكومة إقليم كردستان مسعود البرزاني لتسليح وتدريب أكراد سوريا تتعارض مع المصالح الاستراتيجية للحكومة المركزية.

- إن صناعة النفط والغاز في العراق يمكنها أن تكون حيوية ونشطة بمقدار قوة الحكومة التي تتبناها، ونظراً لصعوبة الوصول لآليات إصلاح الحكومة في المستقبل القريب مع وجود عدم الثقة بين السياسيين، فلابد من مواجهة الحقيقة.

- إن غياب الهدف السياسي المشترك قد يشكّل عائقاً أمام العراق من أن يكون بلداً نفطياً موحداً، الأمر الذي يؤدي إلى بلدٍ منقسم تتحكم بمصدر اقتصاده الوحيد طائفةٌ بعينها مع وجود مؤشرات على تحوّل النجاح المحتمل إلى فشلٍ ذريع.

- مهما تكن النتيجة في سوريا، فتأثيرها على العراق سيكون ملحوظاً وسيكشف السر الخفي وراء الدعم المقدّم من قِبل المجاميع الإرهابية السنية، وخاصة «القاعدة» في العراق للمجاميع الإسلامية السنية داخل سوريا مثل جبهة النصرة. إذ إن عملية تأسيس قواعد خلفية داخل سوريا من قبل مجاميع مثل «القاعدة» في العراق سوف يشكل ملاذاً آمناً يمكّنها من تخطيط وتنفيذ هجماتها الإرهابية.

- إذا تسلمت مقاليد الحكم في سوريا حكومة سنية بعد الأسد المدعوم من قبل إيران، فسوف تنجذب المناطق السنية في العراق بطبيعة الحال إلى منطقة النفوذ الجديدة، وهذا حتماً سوف يجبر الطبقة الشيعية السياسية والمناطق الشيعية على الخضوع للتأثير الإيراني وإقامة روابط وثيقة بين إيران وجنوب العراق وتحديداً في المناطق المنتجة للنفط.

الجماعات المسلحة المدعومة من إيران ولعبة السياسة في العراق

الكاتبة: ليز سلاي/مراسلة صحيفة وورلد تربيون
صحيفة وورلد تربيون - ٢٠١٣/٢/١٨
ترجمة وتلخيص: لقاء حامد
مراجعة: د. نصر محمد علي

تتمتع جماعة «عصائب أهل الحق» بعلاقة وثيقة مع إيران لدرجة أن اضطلاعها بأي دور سياسي، سيعزّز التأثير السياسي والديني الإيراني في العراق ويضخّم من استراتيجية الوكالة الإقليمية لإيران، وقد تبنّى رئيس الوزراء الشيعي نوري المالكي دخولها إلى العملية السياسة لإحداث التوازن مع نفوذ جماعة رجل الدين الشيعي المتقلّب مقتدى الصدر

تبدأ الكاتبة مقالتها بالإشارة إلى أن الجماعات الشيعية المدعومة من إيران مسؤولة عن العديد من الهجمات ضد القوات الأمريكية في السنوات الأخيرة من الحرب وهي تعمل بنشاط كمنظمة سياسية لتعزز تأثير إيران في عراق ما بعد أمريكا. ففي الأشهر الأخيرة، وسّعت «عصائب أهل الحق» حضورها بشكل سريع في كافة أنحاء العراق، معلنة عن دورها الفاعل الذي لعبته في إجبار القوات الأمريكية على الرحيل عن طريق عمليات التفجير التي قادتها ضدهم. **إن كبار ضباط تلك الجماعة قد عادوا من منفاهم في إيران، وعملوا على فتح مجموعة من المكاتب السياسية وتأسيس برنامج خدمات اجتماعية لمساعدة الأرامل والأيتام، وقاموا ببناء المدارس الدينية، مقلدين أساليب وأفكار حلفائهم المقربين (حزب الله الشيعي في لبنان).**

وتضيف الكاتبة قائلة: في أحد مكاتب تلك الجماعة في إحدى ضواحي بغداد (الكاظمية)، عُلِّقت على الجدار صور المرشد الأعلى للثورة الإسلامية في إيران آية الله علي خامنئي، ومؤسس الجمهورية الإسلامية روح الله الخميني، إلى جانب صور لقائد الجماعة «قيس الخزعلي» العائد من إيران التي لجأ إليها عام ٢٠١٠ بعد اعتقاله ٣ أعوام من قبل الأمريكان لاتهامه بهجوم ضد القوات الأمريكية أدّى إلى مقتل خمسة أمريكيين.

ويقول الشيخ (ميثاق الحميري) المسؤول عن مكتب الجماعة في أحد الأحياء: «إن العصائب حركة مقاومة إسلامية تأسست لمحاربة الاحتلال الأمريكي ولكن هذه المرحلة قد انتهت، **ودخلنا مرحلة جديدة وهي جعل الناس على معرفة بعصائب أهل الحق لإبراز دورهم بعد سنوات من السرية التي اقتضتها الحرب ضد الأمريكيين**».

أعادت الجماعة تشكيلها بعد انسحاب القوات الأمريكية من العراق في ديسمبر ٢٠١١، وهو الوقت الذي أعلنت فيه للمرة الأولى أنها ستدخل الساحة السياسية، وكثّفت جهودها مع قرب انتخابات مجالس المحافظات، في أبريل من العام الحالي والانتخابات البرلمانية المزمع إجراؤها مطلع عام ٢٠١٤، وهي مؤشر مهم للاتجاه الذي سيسير إليه العراق بعد الانسحاب الأمريكي.

الجماعة لها تحالف قوي مع رئيس الوزراء الشيعي نوري المالكي الذي تبنّى دخولها إلى السياسة لإحداث التوازن مع نفوذ جماعة رجل الدين الشيعي المتقلّب مقتدى الصدر، المنافس الدائم الذي أثبت أنه شريكٌ غير موثوق به في الائتلاف الحاكم.

وأردفت الكاتبة قائلة: على الرغم من أن مساعدي المالكي والمسؤولين في عصائب أهل الحق

ينكـرون أي علاقة رسمية فيمـا بينهم، إلا أنهم يعترفـون بعلاقات ودِّيـة **ولا يستبعدون احتمالية إبـرام اتفـاق انتخابـي بين الطرفين.** وقـد صرّح «غيث التميمي» وهو رجل دين يـترأس (المركز الوطني الديني للتقريـب الديني) في بغداد الـذي يدعمه المالكي: «إنه لا يوجـد تحالف معلن بين الأخـير وعصائب أهل الحق ولا ضير في حدوثـه، وأنا أتوقع ذلك، **وأشـار إلى أن المالكي بحاجة إلى شخصيات شيعية لشق صف الصدريين**». إن نجاح «عصائـب أهل الحق» سـوف يـؤدي إلى مواجهة القوى السياسية العراقية، لجماعة افتخرت علانية بدورها في قتل الأمريكيين، وهو أمر وصفه مسؤول عسكري أمريكي سابق خدم في العراق بأنه «مشكلة خطيرة». واستطردت الكاتبـة موضحـة الهجمات التي شـنتها الجماعة ضد القوات الأمريكية منذ تأسيسها عام ٢٠٠٦ بلغت (٦٠٠٠ هجوم) **والمهم في هذا السياق أن المسؤولين الأمريكيين صنّفوا هذه الجماعة بعد هزيمة القاعدة في العراق ٢٠٠٨، على أنها التهديد الأكبر للقوات الأمريكية.**

تتمتع الجماعة بعلاقة وثيقة مع إيران لدرجة أن اضطلاعها بأي دور سياسـي، سيعزز التأثير السياسـي والديني الإيراني في العـراق ويضخـم مـن اسـتراتيجية الوكالـة الإقليمية لإيـران، وذلك وفقـاً لمـا ورد في تقرير أعدّه معهد دراسـات الحـرب الأمريكي في ديسـمبر الماضي، حيث يعتقد سـام وير، كاتـب التقرير، أنه يصعب فصل الطموح السياسـي لـ«عصائب أهل الحق» عن الطموحات الإقليمية الإيرانية، وهذا التحوّل نحو السياسة هو محاولة لإظهار أنفسهم بأنهم ليسوا وكلاءً لإيران*.

وتابعـت الكاتبة قائلـة: صرّح مسـؤولون أمريكيون بأن إيـران هي الداعم والممول الأول للجماعة المؤلفة من عدد من المنشـقين عن التيار الصدري لتأسـيس حركة بديلة أكثـر ولاءً من الصدر المتقلب وميليشـيا (جيش المهدي) غـير المنضبطة التابعة له، **ووصف المسـؤولون الأميركيون الجماعـة بأنهـا محاولـة إيرانيـة لإنشـاء نسـخة عراقية من حزب الله اللبناني الذي نجح في طرد قوات الاحتلال الإسـرائيلي من لبنـان في عـام ٢٠٠٠ ولعب دوراً قيادياً في الحكومة اللبنانية.** ونتيجـة لعلاقتها الوثيقة بحزب الله، فقد أسسـت جماعـة «عصائب أهل الحق» مكتبـاً لها في بيروت العام الماضي، وهناك شـكوك حول إرسـالها متطوعين للقتال في سوريا لدعم الرئيس بشار الأسد، الأمر الذي يؤشر أن طموحاتها في بسط نفوذها تمتد خارج العراق.

إن قـدرة «عصائب أهـل الحق» على كسـب قاعدة دعم واسـعة في المشـهد السياسـي العراقي الحافل ما تزال موضع شـكوك، ففي مؤشـر على عدم نجـاح جهودها، **قـررت الحركـة الامتناع عـن خـوض الانتخابـات المحلية في أبريـل بحجة التركيـز على الانتخابـات البرلمانية المزمع إجراؤها العام القادم.**

وتنبأ سـامي العسـكري، عضو البرلمان النائب عن كتلة المالكي البرلمانية، والذي تـرأس المفاوضات مع الولايات المتحدة لإطلاق سـراح الخزعلي والمرتبط بعلاقة وثيقة مـع العصائب قائلاً: «يمكن للجماعة أن تفوز بمقعدين أو ثلاثة ولكن هذا ليس كافياً لضمان منصب في الحكومة». **إن علاقـات الجماعـة مع ايـران يمكنها أن تعـود بالضرر عليهـا أيضـاً**، فقد خاض العراق حرباً اسـتمرت ثمانية أعوام ضـد جارته في الثمانينات، كما أن جهود إيران في السعي للتأثير على السياسة العراقية منذ الإطاحة بنظام صدام حسـين **زادت الاستياء بين صفوف الشيعة وأكثر من ذلك في أوساط السنّة**، ولكن الجماعة لا تصرّح عن طبيعة علاقتها بإيران وأيضاً لا تنكر وجود تعاطف وتقارب فيما بينهما، وذكـر مدير مكتب الخامنئي بـأن تمويلهم يأتي من التبرعـات الدينية التي تُقدم إلى المسـاجد وأفصح عن رغبته بتطبيق نظام الحكم الديني المتبع في إيران في العراق، شريطة تأييد العراقيين له.

*تمت ترجمة وتلخيص هذا التقرير ونشره في العدد (٢٤) من هذه النشرة الصادر بتاريخ ٢٠١٣/٦/٢٠

رابط المقال: http://goo.gl/J1lLSl

الديمقراطية المعطّلة في العراق الجديد

الكاتب: ايلي سوغرمان / باحث في مشروع ترومان للأمن القومي
ومسؤول سابق في الشؤون الخارجية في مكتب الأمن الدولي في
وزارة الخارجية الأميركية
صحيفة ذي أتلانتيك - ٢٢ / مارس / ٢٠١٣

ترجمة وتلخيص: لقاء حامد
مراجعة: د. نصر محمد علي

يكمن أصل الأزمة السياسية العراقية في عجز البرلمان الناتج عن التخاصم والفساد، إذ إن الكتل السياسية ووزراءها تقاطع الجلسات البرلمانية بشكل متكرر، ويلجأ أعضاؤها إلى تجريح بعضهم البعض بشكل علني بدلاً من الانشغال بمهامهم اليومية، ويعجز البرلمان عن إصدار قوانين مصيرية مثل مشروع قانون النفط والغاز الضروري لتطوير الاقتصاد العراقي

يشير الكاتب إلى الوضع في العراق الصديق والحليف لأمريكا بعد مرور عقدٍ على تحريره، إذ إنه مايزال يعاني من الاقتتال العرقي والطائفي، وباتت الديمقراطية العراقية الوليدة تتأرجح بين الجمود والصراع على مدى السنوات التسع الماضية، كما أن مستوى التوتر قابل للارتفاع في أي وقت.

وحذّر الكاتب من أن العراق يواجه خطر تفجر الأوضاع فيه من جديد، مالم يتم إخماد التوترات على الفور، وأن يكون لجميع الكتل السياسية صوت مسموع في مستقبل البلد، وإن من أهم أسباب العنف هو الانقسامات المتزايدة واختلال النظام السياسي.

يكمن أصل الأزمة السياسية العراقية في عجز البرلمان الناتج عن التخاصم والفساد، إذ إن الكتل السياسية ووزراءها تقاطع الجلسات البرلمانية بشكل متكرر، ويلجأ أعضاؤها إلى تجريح بعضهم البعض بشكل علني بدلاً من الانشغال بتمشية مهامهم اليومية، ويعجز البرلمان عن إصدار قوانين مصيرية مثل مشروع قانون النفط والغاز الضروري لتطوير الاقتصاد.

وأشار الكاتب إلى أن تزايد قوة رئيس الوزراء الشيعي نوري المالكي بشكل واسع بعد الانتخابات البرلمانية عام ٢٠١٠، وبعد صراع على السلطة استمر ثمانية أشهر، حصل على ولاية ثانية من خلال وعوده بتقاسم السلطة مع الكتل السياسية الأخرى ومنها العراقية -وهي القائمة الأكثر علمانية التي استقطبت دعم السنة والأكراد- ولكن تلك الوعود سرعان ما تبددت، وبدلاً من ذلك فرض المالكي سيطرته على القوات الأمنية، واستهدف كبار المسؤولين السنّة بحملة من الاعتقالات، وتجاوز العديد من المفردات في الدستور العراقي، فأدّى ذلك إلى اندلاع احتجاجات واسعة النطاق في المحافظات السنية في كانون الأول ٢٠١٢ وهي ما تزال مستمرة.

ويتخوف العديد من البرلمانيين العراقيين

من أن يتحوّل المالكي إلى دكتاتور.

وبإزاء ذلك يتهم المالكي معارضيه بالسعي للإطاحة به واختيار رئيس وزراء يلائم رغباتهم ومصالحهم الشخصية ويكون ضعيفاً في قيادة العراق.وقد ثبت بأن القائمة العراقية – المنافس السياسي للمالكي – غير كفوءة سياسياً، إذ **سمحت للمنافسات الداخلية بإضعافها، وفقد العديد من قادتها الرئيسين مصداقيتهم لدى الشارع السني.**

أما الصدريون، فقد خضعوا للضغوط الإيرانية ودعموا ولاية المالكي الثانية وذلك قبل أن يتم تهميشهم، ويحاول زعيمهم – رجل الدين المتمرد مقتدى الصدر – بأن يكون صوتاً للتوافق الطائفي والاعتدال في محاولة لبناء قاعدة سياسية كبيرة لنفسه. فانضم إلى العراقية والأكراد منتقداً قرار المالكي بتأجيل الانتخابات المحلية في نينوى والأنبار لستة أشهر بسبب الوضع الأمني.

ويذكر الكاتب أن تدهور العلاقات بين حكومة إقليم كردستان والحكومة المركزية، ناتج عن اقتناع الأكراد بأن المالكي ينوي اضطهادهم كما فعلت الحكومات السابقة، ويسعى لتقويض اقتصادهم. إن حكومة إقليم كردستان تعتمد على حصتها من الموازنة والبالغة حوالي ١٧٪، وذلك مكّنها من تنفيذ مشروع مد انبوب للنفط والغاز إلى تركيا لتصدير المحروقات (من دون موافقة بغداد)، وتتعارض بغداد وأربيل بشدة حول المواد الدستورية المتعلقة باستخراج المحروقات وصناعتها وتصديرها فضلاً على النزاع حول بعض الأراضي التي تضم منابعاً للنفط والغاز، وقد أثار الأكراد امتعاض بغداد بمنحهم تراخيص نفطية من دون موافقتها لشركات مثل اكسون موبيل وشيفرون، وتواصل الحكومة الكردية اليوم فرض تأكيد سيطرتها على الأراضي المتنازع عليها. **إن صورة المستقبل السياسي العراقي تبدو أكثر تعقيداً بسبب السياسات المتباينة للأطراف الخارجية الفاعلة: إيران والولايات المتحدة وتركيا.**

إيران تدعم المالكي إلا انها تعمل أيضاً على كبح خطابه الوطني من خلال دعم المجموعات الشيعية الأخرى ومن ضمنها الصدريون، أما تركيا (الدولة ذات الأغلبية السنية) فتسعى إلى تمكين السنة واحتواء إيران (منافسها التاريخي) فضلاً على العداء الشخصي بين رئيس الوزراء التركي «رجب طيب أردوغان» والمالكي، هذه الدوافع مجتمعة ورغبة تركيا في الوصول إلى مصادر الطاقة الكردية، أدّت إلى ضعف العلاقات مع الحكومة المركزية.

ووصف الكاتب موقف الولايات المتحدة بأنه الأكثر سلبية بين الجميع – بسبب تخليها عن وجودها على الساحة واتباع سياسة الانتظار والترقب، والسبب في رفع الولايات المتحدة يديها عن العراق، هو الكلفة الباهظة للتدخل الأميركي. إن الزيارة

المرتقبة لرئيس الوزراء التركي أردوغان إلى واشنطن هذا العام ستعطي الولايات المتحدة وتركيا فرصة لمناقشة سياستهما المتشعبة حول العراق، ومن ضمنها **بناء انبوب النفط الكردي.**

وفي كانون الثاني ٢٠١٣، اتفقت العديد من الكتل السياسية العراقية على تمرير مشروع قانون من شأنه أن يمنع إعادة انتخاب المالكي عام ٢٠١٤ بعد انتهاء ولايته الحالية. وقد أقرت الموازنة حصة الأكراد البالغة ١٧٪ ولم يتم تخفيضها كما هدد المالكي، ولكن الأكراد قاطعوا التصويت لأن مشروع الموازنة أعطى المالكي الحق في حجب الدفعات وحسب تقديره. وعلى الرغم من هذه التطورات فإن محاولات التوصل إلى اتفاق حول تقاسم السلطة ما تزال قائمة لتفادي استمرار العنف.

ساسة العراق ليس لديهم إلا القليل من الوقت لفض النزاعات لأن العراق قد يواجه طريقاً متعثراً خلال العام المقبل، ويعاني الرئيس جلال طالباني من تدهور وضعه الصحي مما قد يفرض عليه التخلي عن منصبه، وهذا قد يجعل من المشهد السياسي العراقي أكثر فوضوية وصعوبة ويعزز من سلطة «المالكي».

إن أفضل رهان لتقدّم سياسي واقتصادي فوري يكمن في الاحتجاجات السنية وخطط بناء الانبوب الكردي، الأمر الذي يحتّم على المالكي الجلوس إلى طاولة التفاوض، حيث حصل المحتجون السنة على تنازلات صغيرة، منها الإفراج عن المعتقلين وإعادة الموظفين الذين تم إقصاؤهم بإجراءات اجتثاث البعث إلى دوائرهم. **إن مد خط الأنابيب الكردي سوف يسمح لحكومة إقليم كردستان بتصدير ما يصل إلى مليون برميل يومياً من النفط الخام، وهذا بدوره سيقلل من اعتماد حكومة إقليم كردستان على الموازنة العامة الاتحادية ويمنحها نفوذاً اقتصادياً.**

وخلص المقال إلى التأكيد على أنه في حال نجح المحتجون وتم بناء انبوب النفط فإن سلطة الفاعلين السياسيين الأقل قوة سوف تزداد، وذلك قد يفرض على المالكي الدخول في مفاوضات جدية لصياغة حوار سياسي أكثر شمولية ويلزمه بقبول المشاركة في السلطة. كما أن التوترات بين المالكي من جهة والقوى السنية والأكراد من جهة أخرى تهدد مستقبل العراق كدولة موحدة وجمهورية فدرالية، وينبغي على العراق أن يتخلص من انقساماته الطائفية والعرقية العميقة من خلال عملية سياسية أكثر شمولية، يكون لكل العراقيين دورٌ فيها، كما نصّ عليه الدستور.

رابط المقال: http://goo.gl/daE0GD

العراق بعد الانسحاب الأمريكي

الكاتب: جويل رايبيرن/زميل باحث في معهد الدراسات الاستراتيجية بكلية الدفاع الوطني وضابط في استخبارات الجيش الأمريكي
معهد هوفر - ٢٥/كانون الثاني/٢٠١٢

ترجمة: قسم الترجمة
مراجعة وتلخيص: فيصل عبد اللطيف ياسين

إن استمرار عدم الاستقرار في مرحلة عراق ما بعد الولايات المتحدة من الممكن أن يتجاوز قدرتها على التعامل معه، ففي ظل غياب إعادة التقييم لمصالح أمريكا ووضعها وعلاقتها مع الدولة العراقية الناشئة، فإن ذلك سيؤدي وبلا شك إلى انجراف العراق إلى معسكر الخصوم أو إلى حرب أهلية تستمر للعديد من السنوات

يتساءل الكاتب في بداية المقال عن سر التحوّل الخطير الذي جرى في العراق خلال السنتين الأخيرتين، بعد أن بدأت البلاد وكأنها قد أخذت طريقها صوب الاستقرار وتجاوز الاستقطاب الطائفي الذي تمثّل برفض الناخبين للأحزاب الطائفية في الانتخابات المحلية والوطنية عامي ٢٠٠٩ -٢٠١٠، وتعافي مؤسسات الدولة. فقد ظهر العراق خلال تلك المدة كراع للمصالح الأمريكية **والمتمثلة بضمان استمرار تدفّق النفط، ورفض أن تكون البلاد قاعدة للجماعات الإرهابية، ومنعه من زعزعة الاستقرار الإقليمي.** أما الآن فقد تغيّرت المعادلة حيث يُتنبأ بأن يكون العام الحالي عاصفاً، فمع رحيل القوات الأمريكية فالمخاطر ما تزال قائمة وآخذة بالتفاقم وفي مقدمتها، انحلال **الاتفاق السياسي بين الأحزاب الرئيسة في العراق** (الذي كان السبب وراء تراجع أعمال العنف منذ العام ٢٠٠٨). أثار حزب رئيس الوزراء نوري المالكي (حزب الدعوة) سواء بدافع من الخوف، أو بإغراء فرصة لا تفوّت أو كليهما، أزمة في كانون الثاني من العام ٢٠١٢ **من خلال التحرك للتخلص من خصومه السياسيين البارزين في غضون ساعات من الاحتفال بمناسبة رحيل آخر القوات الأمريكية**، تمثّلت في الشروع بحملة للتخلص من خصومه السياسيين البارزين (طارق الهاشمي، رافع العيساوي، صالح المطلك)، كمحاولة لقطع رأس القائمة العراقية التي فازت بأغلبية ضيقة في انتخابات آذار ٢٠١٠. فبعد شهر واحد من رحيل القوات الأمريكية من العراق، والبلاد **تقع في حالة من الفوضى**، مع عدم وجود طريق واضح إلى الاستقرار. **وقد سنحت العديد من الفرص لنزع فتيل الموقف، ولكن في كل مرة اختار فيها المالكي وحزبه تصعيد المواجهة**. فالمالكي ردَّ على مقاطعة نواب ووزراء العراقية، بالتهديد بتعيين آخرين من الموالين له محلهم. وعندما بدأ السنّة في العراق بالتظاهر ضد ما عدّوه محاولة منه لإبعادهم عن المشاركة في السلطة السياسية، **أعلن مكتبه التوصل إلى اتفاق من شأنه أن يسمح لميليشيا عصائب أهل الحق التي ترعاها إيران بالدخول إلى العملية السياسية.** طوال الأزمة التي تلت ذلك، استمرت جميع الأطراف باتخاذ خطوات أخرى نحو الهاوية **التي يقع بعدها العنف السياسي وربما الحرب**

الأهلية. فالصراع السياسي المستمر خلق المزيد من المساحة التي فيها يمكن أن تعمل الميليشيات الطائفية (القاعدة وجيش المهدي). ويرى الكاتب أن تلك التطورات ليست وليدة الصدفة إنما كانت في طور التكوين خلال المدة السابقة، فمسألة انتهاء أو تمديد وجود القوات الأمريكية في العراق قد **حجبت الحملة السياسية لحزب الدعوة للاستحواذ على الدولة العراقية للمدى الطويل.** لم يلتزم المالكي وحزب الدعوة بالاتفاق الذي وقعوه في العام ٢٠١٠ لتقاسم السلطة مع الأحزاب العراقية الرئيسة، **إنما توجها بالحكومة العراقية نحو العودة إلى نوع مألوف ومثير للقلق من النظام الاستبدادي الذي يستخدم سلطة الدولة لترهيب الخصوم السياسيين وقمع المعارضة الشعبية.** وتجلّى ذلك بإشغال المالكي لمنصب وزير الدفاع والداخلية بالوكالة، وتعيين المقربين منه في المناصب الأمنية والاستخبارية ومنهم ابنه أحمد، ولم يتوانَ المالكي وحلفاؤه من استخدام القوة القسرية في العديد من المناسبات، منها قتل ٣٠ من المتظاهرين الذين خرجوا في شباط وآذار من العام ٢٠١١ في مظاهرات على غرار تلك التي جرت في بلدان الربيع العربي، كما جرى اعتقال أكثر من ٦٠٠ بعثي بزعم التخطيط للانقلاب. ويذكر الكاتب بأن هناك من يرى من الجانب الأمريكي بأن المالكي **وطني عراقي يرغب بعلاقة قوية مع الولايات المتحدة من أجل موازنة النفوذ الإيراني في العراق وانه أفضل ضامن لمصالحها على المدى الطويل**، وأراد أن يقدّم اتفاقاً لتمديد وجود القوات الأمريكية في البلاد لكنه لم يستطع سياسياً، وما يزال حتى الآن يسعى للبحث عن سبل للحفاظ على علاقة أمنية قوية معها. إلا ان الكاتب يستطرد بالقول: **بأن هذا التفسير ما هو إلا وهم، فالقوات الأمريكية قد غادرت العراق لأن رئيس الوزراء نوري المالكي وحزبه لم يروا هناك مصلحة قوية في بقائنا، ولا يرون مصلحة ملحّة في الوقت الحاضر في تأمين البلاد من النفوذ الإيراني.** وباشروا العمل على مشروع لتثبيت دعائم السلطة والتخلص بشكل دائم من البعث والبعثيين السابقين في الحياة العامة، وهي الأهداف التي عمل الوجود العسكري الأمريكي على إعاقتها، **إلا ان النظام الإيراني ووكلاءه من الميليشيات العراقية كثيراً ما دعموها.** وفي ظل تفاقم الانقسام الطائفي، رفض المالكي تقاسم السلطة وسعى إلى تركيزها بيد الشيعة في بغداد، الأمر الذي أثار استياء السنة والأكراد في العراق ودفعهم إلى الارتياب من هذه المساعي، حيث بدأ السنة بالمطالبة بالمزيد من الحكم الذاتي للمحافظات، وعمل الأكراد على اتخاذ إجراءات من شأنها الحفاظ على استمرار وجود دولتهم المستقبلية والمتمثلة بعقد صفقات مع شركات نفط عالمية، كل ذلك يدل على الفشل في حسم مسببات الصراع في العراق وفشل المكونات الرئيسة في إيجاد صيغة للتعايش المشترك والسلمي فيما بينها. **أما على صعيد السياسية الخارجية، فيذكر الكاتب بأن الدولة العراقية الجديدة تتجه إلى التحالف مع النظام الإيراني معارضةً الولايات المتحدة بشأن قضايا السياسة العامة الرئيسة، مثل البحرين وسوريا، وتصطف على ما يبدو إلى الجانب الشيعي مع تزايد الانقسام الطائفي في المنطقة.** ففي سوريا، **تجد الحكومة العراقية نفسها على خلاف مع مواطنيها السنة، الذين يحملون أحلام قيام دولة سنية في دمشق**، فمع ١٥ مليون سني سوري يؤازروهم فهم يأملون في انتزاع حصة أكبر من الدولة من حصة الشيعة في بغداد، أو حتى لاستعادة السلطة في العراق كلياً، وعليه فإن انعدام الاستقرار في المنطقة يعد من المقومات المثالية لتوسيع نطاق الصراع.

ثم ينتقل الكاتب بالقول إلى أن هناك خطر دائم على القوات العسكرية الأمريكية والموظفين الأمريكان في العراق من قبل الميليشيات الشيعية في مدينة الصدر وجنوب العراق التي ترعاها إيران، وهو أمر واضح وأكدته تصريحات مقتدى الصدر وبعض نوابه في البرلمان الذين أبدوا رفضهم لأي تواجد أمريكي في العراق، **في الوقت الذي يلتزم فيه قادة الحكومة العراقية الصمت الغريب حول موضوع قيام حزب سياسي في الائتلاف الحاكم للبلاد بإعلان حقيقي للحرب على البعثة الدبلوماسية لدولة حليفة من المفترض أن يكون لدى العراق شراكة استراتيجية معها.** وحتى إذا ما تم وضع مسألة مصالح أمريكا الاستراتيجية في العراق جانباً توجد هناك مسألة التزامات أميركا الأخلاقية، إذ يواجه اصدقاؤها في الداخل الذين عملوا معها خلال مدة الاحتلال خطر التعرض للتطهير من الحياة العامة أو ما هو أسوء حيث يتم النظر إليهم كونهم «عملاء وخونة». وفي الجيش العراقي، فقد الضباط الكبار المؤيدون للولايات المتحدة مواقعهم، وفي بغداد والجنوب بدأت المنظمات غير الحكومية الشريكة والتابعة لها بإغلاق مكاتبهم **بسبب تعرضها لضغوط من قبل الصدريين** في تلك المناطق وغيرها من الجماعات السياسية الشيعية في كل أنحاء البلاد. عند استعادة الأحداث الماضية، **يجب أن يُنظر لقرار خفض وجود القوات الأمريكية في العراق بنسبة ٥٠٪ أثناء مدة تشكيل الحكومة في عام ٢٠١٠ بمثابة الخطأ الاستراتيجي الذي بدد النفوذ الأمريكي عندما كان ضرورة ماسة**، تاركاً العراقيين يتصورون بأننا أكثر اهتماماً بحماية أصوات المقترعين ومراكز الاقتراع من الاهتمام بالنتائج السياسية للانتخابات.

تخفيض عدد القوات أشار إلى الفصل بين حملتنا العسكرية وأهدافنا السياسية في العراق وهو انعكاس لاستراتيجية بترايوس وكروكر الناجحة في ٢٠٠٧-٢٠٠٨ مؤكداً أن جميع الأنشطة العسكرية دعمت غايات سياسية. الأهم من ذلك، أشار هذا الإجراء إلى عدم وجود تعهد أمريكي للسياسيين العراقيين الذين كانوا يبحثون عن دعم طويل الأجل. **وفي الختام يرى الكاتب بأن المؤرخين سيتوقفوا حائرين أمام الأسباب التي حالت دون أن تؤدي تسع سنوات من الحملة العسكرية الأمريكية في العراق إلى نشر الديمقراطية، بل أوجدت بلداً يُقاد من قبل رجل يحاول أن يكون قوياً، وتمزقه الطائفية والانقسام، وينحاز بشكل متزايد إلى خصوم أمريكا في الإقليم.** لا يبدو حتى الآن أن الولايات المتحدة **تفهم ما قد يحدث في العراق**، حيث أشاد معظم المراقبين برحيل القوات الأمريكية من العراق ووصفوه بأنه نوع من النصر، ومنحوا البلاد قيمة ضئيلة على التسلسل الهرمي لمصالح أمريكا الخارجية، على الرغم من أهميتها على صعيد الاقتصاد العالمي وعلى سياسات منطقة حيوية تشهد تغييراً عميقاً. **إذا استمرت التوجهات الحالية، فإن عدم الاستقرار في مرحلة عراق ما بعد أمريكا (فضلاً على عدائه لنفوذنا ووجودنا) من المحتمل أن يتجاوز بكثير قدرتنا على التعامل معه. ففي ظل غياب إعادة تقييم رصين لمصالحنا، ووضعنا، وعلاقتنا مع الدولة العراقية الناشئة، يجب أن نكون مطمئنين لرؤية انجراف العراق إلى معسكر الخصومة أو إلى حرب أهلية ستستمر لسنوات طويلة.**

رابط المقال: http://goo.gl/WmWcmo

دولة كردية في طور التأسيس وبغداد ربما ستقبلها

الكاتب: ديفيد هيرست/مراسل سابق لصحيفة الغارديان في الشرق الأوسط، ومؤلف كتاب((احذروا الدول الصغيرة: لبنان أرض معركة الشرق الأوسط))
صحيفة الديلي ستار - ٢٤ /ديسمبر /٢٠١٢

ترجمة: فيصل عبد اللطيف ياسين
مراجعة: د. نصر محمد علي

هل أصبح الأكراد الآن قاب قوسين أو أدنى من إقامة دولتهم ليكونوا الرابح الأكبر من الربيع العربي بعد أن كانوا الخاسر الأكبر من اتفاقية سايكس – بيكو

أكّد الكاتب في مستهل مقالته قائلاً: قد فوجئت وأنا أقرأ في الأسبوع الماضي في صحيفة الصباح البغدادية مقالة لرئيس تحرير هذه الصحيفة (عبد الجبار الشبوط) وهو يطرح فيها أن الوقت قد حان لحل المشكلة الضاربة في القدم بين عرب العراق والأكراد **وذلك عن طريق تأسيس دولة كردية مستقلة في شمال العراق، وهذه الرؤية المغايرة لم تُطرح بهذه الصورة العلنية مسبقاً في أي من المناطق العربية في العراق.**

إن جريدة الصباح هي الجريدة الناطقة باسم حكومة رئيس الوزراء (نوري المالكي). حيث مضى (الشبوط) لاقتراح صيغة تفاوضية لإنهاء الشراكة الكردية العربية بطريقة سلمية، وقد أطلق الشبوط على اقتراحه هذا بالخطة (B) أما ما هو قائم في الوقت الحاضر هي الخطة (A) والتي تعني استمرار الحوار الجاري بين حكومة العراق المركزية وحكومة الإقليم الكردي ضمن إطار «العراق الجديد» والمعرّف دستورياً بـ«العراق الاتحادي، الديمقراطي، البرلماني» الذي أعقب سقوط نظام صدام حسين.

لكن هذه الخطة، كما لاحظ (الشبوط) تسير على غير هدى. فالخلافات – على السلطة والنفوذ وعلى النفط والمصادر الطبيعية على الأرض والحدود – كانت عميقة جداً الأمر الذي جعل من عملية الحوار تفشل مراراً وتكراراً. كاد أن يتحوّل هذا الخلاف إلى حرب بين الطرفين، فلمدّة من الزمن أصبح الجيش العراقي وقوات البيشمركة الكردية على خط المواجهة في مناطق الحدود بين إقليم كردستان وبقية العراق في مناخ من التوتر الشديد، لاحظ (الشبوط) إمكانية اندلاع القتال هناك في أي لحظة.

وليس الأخير وحده، لكن المالكي نفسه حذّر من أنه في حال اندلاع القتال لن يكون مجرد صدام بين المتمردين الأكراد وبغداد كما جرت عليه العادة في نظام صدام حسين، إنما ستتحول الأمور إلى حرب عرقية بين العرب والأكراد.

وتابع الكاتب قائلاً: وعليه سواء كانت الخطة (A) أو الخطة (B)، الحرب أو الدبلوماسية، فإن خطر المواجهة أخيراً يؤشر أمراً جلياً ألا وهو أن «المسألة الكردية» وصلت الآن إلى مرحلة حرجة من مراحل تاريخها الطويل وترتبط ارتباطاً وثيقاً بالحراك الواسع الذي يجتاح المنطقة والمعروف بالربيع العربي.

ولذا فإن مصير الأكراد ولأكثر من أي وقت مضى، **كشعب لم يعد يتحدد عن طريق نضالهم**

الخاص بقدر ما تحدده تقلبات السياسات الإقليمية والدولية، وتحديداً الاضطرابات التي تشهدها منطقة الشرق الأوسط الكبير التي تنتجها السياسات الدولية والإقليمية بصورة دورية. وقد بدأت هذه المسألة في وقت مبكر عند نهاية الحرب العالمية الأولى مع سقوط الإمبراطورية العثمانية. في العام ١٩١٦ أقرّت اتفاقية سايكس – بيكو التي وعد فيها الفرنسيون والبريطانيون الأكراد بمنحهم دولتهم الخاصة. لكنهم تخلّوا عن وعدهم هذا في وقت لاحق. وبهذا أصبح الأكراد عبارة عن أقليات تتعرض لقمع شديد بصورة كبيرة أو جزئية في أربعة بلدان هي العراق وإيران وتركيا وسوريا، وبين هذه الدول تم تقسيم المناطق الواسعة التي يشغلونها. وسرعان ما تمرد الأكراد ضد هذا النظام الجديد وخاصة في العراق، لكن موقعهم المحصور والبيئة الجيوبولتيكية الواسعة كانت دائماً على الضد منهم. وثوراتهم هذه كان يتم سحقها بصورة مستمرة، وآخرها تم القضاء عليها إبان حكم صدام حسين، من خلال إبادة جماعية استُخدمت فيها الأسلحة الكيميائية.

ووفقاً للكاتب فإن الأكراد لم يتوقفوا عن الحلم بإقامة كيان الدولة الخاص بهم. وأولى الخروقات الكبيرة التي حدثت باتجاه تحقيق هذا الحلم انبثقت من حماقات جنون العظمة المصاب بها صدام حسين نفسه باحتلاله الكويت عام ١٩٩٠. وإحدى عواقب الغزو التي لم يكن أحد يتوقع حدوثها تماماً هو إنشاء منطقة حماية دولية «ملاذ آمن» في الجزء الشمالي من العراق الأمر الذي مكن الأكراد من وضع الخطوات الأولى باتجاه بناء الدولة على شكل تجمع إقليمي يتمتع بدرجة من الحكم الذاتي.

ثاني هذه الخروقات انبثق من مجمل النظام الدستوري الجديد الذي بشّرت به الولايات المتحدة بعد قيادتها لغزو هذا البلد عام ٢٠٠٣. وفي إطار ذلك عزز الأكراد استقلاليتهم الموجودة فعلياً، مع سلطات تشريعية واسعة وتسيطر من خلالها على قواتها المسلحة، وبعض السلطة على دعامة أساسية في الاقتصاد العراقي، أي النفط.

منذ البداية كان الأكراد واضحين بالتزامهم بالبقاء ضمن (العراق الجديد) في حال تمت معاملتهم على قدم المساواة كشركاء أساسين فيه وليس كما كان يتم التعامل معهم من قبل كأقلية تابعة.

ولم يمضِ وقت طويل على ديمقراطية تقاسم السلطة الإثنية – العرقية حتى دب الوهن في العملية السياسية مولداً خلافات استعصى على الحوار حلها، وقد تعمقت هذه النزاعات وزادت من تطلعات الأكراد نحو الاستقلال واستعداداتهم العملية من أجل ذلك.

وبصورة علنية أو سرية فقد بدأ الأكراد بوضع ركائز أساسية على صعيد السياسة والأرض والاقتصاد كحقائق ثابتة على الأرض لغرض ضمان أنه في حال أوعندما يتم الإعلان عن ولادة الدولة الكردية فإن هذا الكيان يكون قد امتلك الوسائل والقدرة على الوقوف على قدميه، للازدهار والتقدم والدفاع عن نفسه.

وعليه فإن الأكراد في الوقت الحاضر أصبحوا قاب قوسين أو أدنى من تحقيق ثالث اختراقاتهم - وربما الأخير - نحو إنشاء دولتهم، فالخاسر الأكبر من اتفاقية سايكس - بيكو بعد مضي ٩٠ عاماً هم الرابح الأكبر من الربيع العربي !! ؟ وهم أنفسهم يأملون بذلك أيضاً.

«ليست كردستان العراق هي الوحيدة التي تمر بمرحلة تحوّل غير مسبوقة «كما جاء في تقارير (جوست هلترمان) في مجلة (الشؤون الخارجية) الأمريكية «إن شعبها – كردستان – يطرح تصوراً واحداً لم يتم التطرق إليه من قبل» ألا وهو: إن اليوم الذي ستنفصل فيه كردستان عن بقية العراق أصبح قريباً. وإن الزعيم الكردي مسعود البرزاني صار يلمّح مراراً وبشكل صريح إلى هذا الاحتمال. حيث يقول البرزاني: «قد طفح الكيل» قد عانينا ما فيه الكفاية من دكتاتورية السلطة في بغداد.

على ما يبدو، مع كل ذلك، فإن البرزاني بانتظار شيء أخير قبل الانغماس نهائياً في مشروعه هذا إلا **وهو تغيّر آخر في أحداث هذه اللعبة - كحدوث تقسيم في سوريا - الأمر الذي من شأنه تغيير مجمل الخريطة الجيوبولتيكية للمنطقة وهو ما يصب في مصلحة الأكراد.** لكن المنطقة التي يتطلع إليها الأكراد بفعالية ونشاط لإحداث مثل هذا التغيير هي تركيا، حيث يجب عليهم التفكير أنه من الناحية التاريخية فإن تركيا تُعد استثناءاً من بين كل الدول التي يجاورها الأكراد، **فتركيا من المحتمل أن تكون أكبر الخاسرين من الاستقلال الذي تتطلع إليه القومية الكردية، لذلك تم كبح جماح هذه الرغبة بشدة وقسوة بالغتين.**

ومما يجب أن يؤخذ بنظر الاعتبار أيضاً، إن أي مكاسب يحصل عليها الأكراد في أي مكان آخر من الممكن أن تكون حافزاً للتطلعات الكردية في تركيا. وقد وضعت أنقرة منذ مدة طويلة أهمية كبرى على إبقاء العراق موحداً، وإبقاء الأكراد جزءاً مندمجاً فيه.

لكن منذ العام ٢٠٠٨، وعلى النقيض تماماً من السياسة السابقة - القائمة على مقاطعة كردستان - فقد اتبعت حكومة رئيس الوزراء رجب طيب اردوغان «التكامل الاقتصادي الكامل» مع كردستان العراق. وفي الوقت نفسه فإن علاقاتها مع الحكومة العراقية شهدت تدهوراً شديداً، والآن يقف الاثنان على طرفي نقيض في الصراع الدائر بين القوى العظمى في الشرق الأوسط الذي يتخندق فيه كل من بشار الأسد في سوريا وإيران الشيعية وعراق المالكي وحزب الله بالضد من الثوار السوريين ومعظم الدول العربية السنية وتركيا نفسها.

ولفت الكاتب النظر إلى أنه وتحت ضغط من هذا الصراع فإن التودد التركي غير الاعتيادي لأكراد العراق قد استمر بالتنامي، وقد تعدّى الأمر الجانب الاقتصادي إلى الجوانب السياسية والاستراتيجية. **وفي حقيقة الأمر، حتى الآن - كما يعتقد الأكراد - فإن تركيا ستقطع علاقاتها بالكامل مع حكومة المالكي الشيعية وستقوم بالتعامل بشكل منفصل مع المكونات الأخرى للدولة العراقية المتداعية في الأساس والمتمثلين بالعرب السنة والأهم من ذلك الأكراد.**

إن الإغراءات التي من الممكن أن تقدمها كردستان المستقلة بالمقابل تتضمن دورها كمصدر محتمل لسد الاحتياجات الماسة من الإمدادات الوفيرة والموثوقة من النفط وكذلك كحليف مستقر وملائم يقف حاجز صدٍّ بين تركيا والعراق العدائي وايران، وحتى - كخيار سياسي استثنائي لدى تركيا - في الدور الذي يلعبه الأكراد كمساعد في الاحتواء والتصدي لزملائهم الأكراد في حزب العمال الكردستاني.

فبعد تأسيس حضور قوي في كردستان سوريا المحررة، يسعى حزب العمال الكردستاني لاستخدام هذه الأراضي كقاعدة لإحياء التمرد في تركيا نفسها.

بل لعله يمكن القول: إن أردوغان قد ذهب بعيداً ليعد البرزاني بأن تركيا ستحمي دولته المزمع تكوينها في حال وقوع أي هجوم للجيش العراقي عليها.

ومع ذلك، وعلى ما يبدو ان كل ذلك لن يحدث أبداً في حال تبنّي الخطة (B)، إن نظام المالكي قد فكر فعلاً بالحركة المزلزلة وهي ترك الأكراد يذهبون لتأسيس دولتهم بإرادتهم الحرة.

رابط المقال: http://goo.gl/rxnrC5

الثروة النفطية : هل ستؤدي إلى التقسيم؟

الكاتب: لاندون شرودر / المستشار السياسي والأمني في منطقة الشرق الأوسط وجنوب الصحراء الكبرى في أفريقيا
مركز ابحاث تشاثام هاوس البريطاني - شباط / ٢٠١٣

ترجمة وتلخيص: لقاء حامد
مراجعة: د. نصر محمد علي

إن استعداد الشركات النفطية الكبرى للتخلّي عن فرص الاستثمار في العراق أضفى شرعية على تطلعات الأكراد لمزيد من الاستقلال، وإن غياب الهدف السياسي المشترك قد يشكل عائقاً أمام العراق من أن يكون بلداً نفطياً موحداً، الأمر الذي يؤدي إلى بلد منقسم يتحكم بمصدر اقتصاده الوحيد طائفة بعينها

يستهل الكاتب مقاله بالحديث عن الوضع العراقي حيث وصفه بأنه لا يدعو للتفاؤل، فقد كانت السنة الأولى للحكم السياسي المستقل بعد انسحاب القوات الأمريكية معقدة وحساسة. قد تكون بعض التحديات التي تواجه العراق ملازمة لمرحلة الانتقال إلى الحكم ذي السيادة الكاملة، ولكنه لم يتم التعامل بعد مع القضايا التي تمس الاستقرار على المدى البعيد بطريقة جديّة، كما أن السياسات الطائفية تعوق التشريعات الرامية لمعالجة الأمن والاقتصاد والنظام الدستوري في العراق.

ونتيجة لذلك، قد يصعب الوصول إلى تحقيق شروط المصالحة الوطنية على المدى القصير أو المتوسط، وهذا تنبؤ مفزع بشأن الاقتصاد الذي يشكّل قطاع النفط والغاز فيه نسبة ٩٥٪ من عائداته، ووفقا لوكالة الطاقة الدولية فقد أنتج العراق ما يقرب من ثلاثة ملايين برميل يومياً عام ٢٠١٢، ومن الممكن مضاعفتها إلى ٦,١ مليون برميل يومياً عام ٢٠٢٠، ولكن هذا لا يرقى إلى مستوى توقعات الحكومة في وصول الإنتاج إلى ٩ مليون برميل يومياً للعام نفسه، إذ ما تزال تأمل بتنامي الاستثمار وتزايد ثقة الأسواق بالقطاع النفطي ولاسيما في محافظة البصرة وإقليم كردستان.

ومع ذلك، فإن النمو الاقتصادي لا يحدث لوحده ولا يمكن فصله عن الحقائق السياسية والبيروقراطية، فبسبب المأزق السياسي هناك فشل في إيجاد تشريع شامل للسيطرة على قطاع النفط والغاز، فضلاً على مسائل ثانوية منها تلكؤ الإجراءات وضعف البنى التحتية والأخطاء الجمركية والافتقار إلى الإدارة الفاعلة، مما جعل من الصعب تحقيق الأهداف الإنتاجية وتباطؤ التطور الميداني على المدى الطويل، وهذه القضايا من المهم معالجتها في حال أصبح العراق ثاني أكبر مصدّر للنفط بحلول عقد الثلاثينات من القرن الحالي.

وأضاف الكاتب، انه ولسوء الحظ فإن عائدات النفط وحدها غير كافية لتحقيق الاستقرار في العراق على المدى الطويل، فقد أدّى حرمان الطائفة السنية من حقها في المشاركة السياسية إلى حدوث حالة من التطرف في المحافظات الوسطى وبعض المحافظات الشمالية وكذلك في بغداد، وتشير الإحصائيات إلى عدم تراجع نسبة الحوادث الأمنية التي يدل تعقيد خططها وطرق تنفيذها على وجود منظمة إرهابية نشطة.

قد فشل النظام الاقتصادي في توفير وظائف في المناطق غير المنتجة للنفط، وبسبب قلة فرص العمل، عاد مقاتلوا المليشيات السابقة للقيام بأعمال إجرامية ونتيجة لذلك أصبحت الهجمات

الإرهابية والجريمة من جديد جزءاً من الحياة اليومية، مما أثر على تنفيذ الخطة الأمنية، إذ من الضروري جداً حدوث توافق سياسي ومكافحة الإرهاب بشكل فعال، وعلى ما يبدو ان قوات الأمن غير قادرة على ذلك.

ومما زاد الأمر سوءاً التوترات الحاصلة بين بغداد وحكومة إقليم كردستان التي أصبحت فرصة مناسبة للمستثمرين الأجانب، لأنها تستطيع توفير السلام السياسي والأمني الذي ما زال مفقوداً في أماكن أخرى من العراق، ومن غير المرجّح أن تقامر حكومة إقليم كردستان بهذه الثمرات، وهناك بعض المسائل العالقة بين كردستان والحكومة المركزية متمثلة بالسيطرة على الإيرادات النفطية، واقتراح مد أنابيب النفط إلى تركيا، وتسليح أكراد سوريا، وهذا بدوره أدّى إلى حدوث توترات بين الحكومة المركزية وحكومة إقليم كردستان أفضت في النهاية إلى مواجهة بين الجيش العراقي وقوات الأمن الكردية المعروفة باسم «البيشمركة». إن حدوث صراع مفتوح أمر مستبعد ولكن هذه المجازفات السياسية قد تفسح المجال أمام الشبكات الإرهابية للقيام بالعديد من التفجيرات والاغتيالات المنظمة.

وأردف الكاتب قائلاً: هناك جدل كثير حول التعقيدات الدستورية ووجود نقص في التشريعات الوطنية المتعلقة بقانون النفط والغاز التي توفر أساساً منطقياً لحكومة إقليم كردستان للتصرف بمواردها الخاصة بها بشكل مستقل، وهذه مسائل لا يمكن تسويتها سريعاً. **إن استعداد الشركات النفطية الكبرى للتخلّي عن فرص الاستثمار في العراق أضفى شرعية على تطلعات الأكراد لمزيد من الاستقلال، فضلاً على أن سياسة رئيس حكومة إقليم كردستان مسعود البرزاني لتسليح وتدريب أكراد سوريا تتعارض مع المصالح الاستراتيجية للحكومة المركزية.**

ومهما تكن النتيجة في سوريا، فتأثيرها على العراق سيكون ملحوظاً وسيكشف السر الخفي وراء الدعم المقدم من قبل المجاميع الإرهابية السنية. وخاصة «القاعدة» في العراق للمجاميع الإسلامية السنية داخل سوريا مثل جبهة النصرة. إن عملية تأسيس قواعد خلفية داخل سوريا من قبل مجاميع مثل «القاعدة» في العراق سوف يشكل ملاذاً آمناً يمكّنها من تخطيط وتنفيذ هجماتها الإرهابية.

وعلاوة على ذلك، إذا تسلّمت مقاليد الحكم حكومة سنية في سوريا بعد الأسد المدعوم من قبل إيران، فسوف تنجذب المناطق السنية في العراق بطبيعة الحال إلى منطقة النفوذ الجديدة، وهذا حتماً سوف يجبر الطبقة الشيعية السياسية والمناطق الشيعية على الخضوع للتأثير الإيراني وإقامة روابط وثيقة بين إيران وجنوب العراق وتحديداً في المناطق المنتجة للنفط. ومن الممكن أن يكون ذلك مجرد تكهنات.

ويختم الكاتب قوله بأن صناعة النفط والغاز في العراق يمكنها أن تكون حيوية ونشطة بمقدار قوة الحكومة التي تتبناها، ونظراً لصعوبة الوصول لآليات إصلاح الحكومة في المستقبل القريب مع مستوى عدم الثقة بين السياسيين؛ فلابد من مواجهة الحقيقة. **إن غياب الهدف السياسي المشترك قد يشكل عائقاً أمام العراق من أن يكون بلداً نفطياً موحداً، الأمر الذي يؤدي إلى بلد منقسم يتحكم بمصدر اقتصاده الوحيد طائفة بعينها مع وجود مؤشرات على تحوّل النجاح المحتمل إلى فشل ذريع.**

رابط المقال: http://goo.gl/10TBnE

دراسة بريطانية:
عقبات تهدد إحياء القطاع النفطي في العراق

إعداد: د.حيدر حسين آل طعمة

كشفت دراسة بريطانية، يوم الثلاثاء الموافق (٩/تموز)، عن «عقبات تشبه غيوم عاصفة» تهدد إحياء القطاع النفطي في العراق، وبيّنت أن الشركات العالمية «تتحذر» من إيداع أموال كثيرة في المشاريع النفطية نتيجة «ضآلة مردوداتها»، وفي حين لفتت إلى أن الصناعة النفطية العراقية حققت «حالة تطور مشهودة»، أوضحت أن معدلات الإنتاج النفطي «ارتفعت مؤخراً بفضل الاستثمارات» التي تقوم بها الشركات المستثمرة في الحقول العراقية.

وقالت الباحثة والمحللة جيسيكا بريوير، من مؤسسة (وود ماكينزي) العالمية المتخصصة في مجال الدراسات البترولية التي تتخذ من إسكتلندا مقراً لها، في دراسة نشرتها (الفاينانشيل تايمز) البريطانية، وأطلعت عليها (المدى برس)، «نحن ننظر إلى العراق كواحد من الدول التي سيكون لها مساهمة كبيرة جداً في تجهيز سوق النفط العالمية خلال الخمس إلى العشر سنوات القادمة».

وأضافت بريوير أن «هناك مشاكل كثيرة هي خارج أيدي شركات النفط الغربية»، وبيّنت أن «من هذه المشاكل العراقيل التي تولدها البنى التحتية في العراق»، وتابعت «هناك نقص في أنابيب النفط وضعف في حجم مستودعات الخزن ومحدودية سعة محطات الضخ».

وتابعت الدراسة قولها: إن «هذا التوجه في طريقه للاستمرار»، وأوضحت أن «وكالة الطاقة الدولية تؤكد بأن إنتاج العراق للنفط سيكون أكثر من الضعف ليصل إلى (٦,١) مليون برميل باليوم بنهاية العقد»، مستدركة «لكن هناك عقبات كأنها غيوم عاصفة قد تهدد عملية إحياء القطاع النفطي في العراق».

وأشارت إلى أن «من هذه العقبات التي تعرقل عملية النمو المستمرة في معدلات الإنتاج هي ضعف المؤسسات الحكومية وبطؤها في منح العقود لمشاريع البنى التحتية الضخمة للقطاع النفطي مع هزالة شروط العقود الممنوحة»، واستطردت بالقول: «أضف إلى ذلك وجود عجز في العمالة الماهرة التي تؤدي إلى خراب هذه الصناعة».

وبيّنت الدراسة أن «شركات النفط العالمية التي وقّعت عقود تطوير مع الحكومة في أواخر العقد الماضي، أمثال برتش بتروليوم واكسون موبيل ورويال دوتشيل، واجهت

تحديات في قضية البنى التحتية وتدهور الوضع الأمني فضلاً على المردودات الضئيلة لهم وفقاً لشروط العقود التي وقّعوها»، ولفتت إلى أنهم «يتلقون رسوماً بمقدار (١,١٥) إلى (٢) دولار فقط عن كل برميل، مما جعلهم أكثر حذراً في إيداع أموال أكثر في هذه المشاريع».

وتابعت الفاينانشيل تايمز البريطانية في دراستها، أنه «نتيجة لهذه التحديات فإن الحكومة اعترفت بأن تحقيق إنتاج بمعدل (١٢) مليون برميل باليوم بحلول العام ٢٠١٧ هو غير واقعي»، وتشير إلى أن «الحكومة اتفقت مع الشركات النفطية على تقليص معدلات الإنتاج المستهدفة من (١٢) إلى (٩) مليون برميل بحلول العام ٢٠١٨ مع تمديد مدّة بقاء هذا المعدل لمدّة طويلة».

فيما رجّح محللون، وفقاً للدراسة «إمكانية تحقيق المزيد من الإنتاج وذلك بتعديل شروط العقود وتطوير البنى التحتية»، وشدد المحللون على ضرورة «خلو البلد من التوترات السياسية وضعف الوضع الأمني».

وتعد عودة العراق لقدراته الإنتاجية السابقة شيئاً مهماً حيث ازداد معدل الإنتاج النفطي العراقي بـ (١) مليون برميل باليوم منذ العام ٢٠٠٢، السنة التي سبقت دخول القوات الأمريكية إلى العراق، ليصل إلى (٣) مليون برميل باليوم السنة الماضية، ويحقق إنجازاً كبيراً مهماً بتفوقه بالإنتاج على إيران ليصبح ثاني أكبر منتج بين دول الأوبك بعد السعودية.

وكان رئيس مجلس الوزراء نوري المالكي أكد، في (٣٠ حزيران٢٠١٣)، سعي العراق خلال المدّة المقبلة لزيادة إنتاجه النفطي وتوسيع صناعاته النفطية والعمل على تشجيع الشركات للاستثمار في هذا القطاع، في حين كشفت شركة لوك أويل الروسية عن عزمها مضاعفة استثماراتها في العراق.

وتم مسح ١٠٪ فقط من مساحة العراق التي فيها ترسبات الغاز والنفط فيما تقدر الاحتياطات غير المثبتة في كافة أنحاء القطر بتقديرات تتراوح بين ٤٥ و٢١٥ مليار برميل نفطي، ما يخلق فرصة كبيرة للمستثمرين الدوليين الذين يسعون لدخول سوق النفط والغاز العراقي عبر جولات المناقصة التي تعلنها وزارة النفط

ويحتاج العراق إلى استثمارات بقيمة ١٥-٢٠ مليار دولار في استثمارات لإنشاء أربع مصافي جديدة وتوسيع قطاع الطاقة.

ويعتمد العراق في موازناته المالية بشكل عام على النفط وبنسبة تصل إلى أكثر من ٩٠٪ حيث أعلنت الحكومة العراقية عن موازنة عام ٢٠١٣ وبموازنة بلغت ١٣٨ ترليون دينار، اعتمدت من خلالها صادرات بنسبة ٢,٩ مليون برميل وبمعدل ٩٠ دولاراً للبرميل الواحد.